**تأثير العولمة والنظام العالمي الجديد على التطرف في العالم الثالث**

**د. سعيد محمد توفيق[[1]](#footnote-1)\***

مسألة العولمة هي الموضوع المتداول منذ عقود، والذي تتناوله أقلام الباحثين والمثقفين، مثلما تتداوله أحاديث ومناقشات العامة من الناس، ليس في عالمنا العربي وحده، وإنما في كل بقعة من عالمنا الإنساني أو من ذلك الكوكب الذي يعيش عليه البشر. فقضية العولمة ليست بمسألة خاصة تشغل اهتمام فئة معينة من الأكاديميين باعتبارها داخلة في نطاق اختصاصهم، بل هي همُّ واهتمام عام يخص بلدان العالم الثالث شعوبًا وحكومات، مثلما يخص بلدان العالم التي ساهمت في صنع ظاهرة العولمة ومكَّنَت لها. إن التاجر البسيط يستطيع أن يحــدثك عن تأثير العولمة على تجارته وأحوال معاشه، والمواطن العادي أو رجل الشارع يستطيع أن يحدثك عن تأثيرها على قيم وثقافة أبنائه عبر وسائط الإعلام والاتصال. غير أن مثل هؤلاء الناس من البسطاء لا يفهمون من ظاهرة العولمة إلا ما يمسهم مسًا مباشرًا؛ أي لا يفهمون الظاهرة في أصلها وسائر تجلياتها وآثارها. ومثل هؤلاء البسطاء مغلوبون على أمرهم، لا يستطيعون أن يفعلوا شيئًا حيال الظاهرة وما تصنعه بهم. والمثقف العام كذلك ليس بمقدوره أن يفعل شيئًا، ولكنه- على الأقل- يستطيع أن يشارك في خلق الوعي العام بالظاهرة وآلياتها التي تشكل ملامح الأوضاع العالمية الراهنة، وأن يكشف عن التحديات التي تمثلها هذه الظاهرة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، وسبل مواجهتها .**معنى العولمة** في بعض الكتب الرائجة عن العولمة، نجد التعريف التالي لها: "العولمة هي عملية أو عمليات كوكبية تتضمن انسياب متزايد، وتدفق لتوجهات عديدة متنامية، مثلما تتضمن البنيات التي تواجهها وتخلُقها."[[2]](#endnote-1) ولكننا عندما نتأمل مثل هذه التعريفات، فإننا لا نكاد نصل إلى شيء سوى تعريف تعميمي غامض فضفاض، لا يطلعنا على فحواها أو دلالتها وتأثيرها في عالمنا. وربما كان من الأجدى أن نتعرف على معنى العولمة من خلال فهم سماتها وتأثيراتها، ولكن قبل أن نخوض في هذا الأمر، فإن هناك ملاحظات جوهرية حول حقيقة هذا المفهوم، ينبغي أن ننتبه إليها أولًا:

- لا شك أن التغيرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية هي تغيرات مذهلة ومتسارعة، ولعل أهم ما يميزها هو ذلك التداخل المتسارع في أمور الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية أو الانتماءات القومية، ودون حاجة لاتخاذ إجراءات حكومية. ولذلك يُقال عادةً إن العولمة هي نظام عالمي جديد يجعل العالم أشبه بالقرية الواحدة: فالناس في جميع أنحاء العالم يشربون الكوكاكولا، ويستهلكون الوجبات الغذائية التي تقدمها لهم شركة ماكدونالدز، مثلما يرتدون أحذية ريبوك الرياضية التي رفعت شعارًا لها هو:" على كوكب ريبوك لا وجود للحدود"[[3]](#endnote-2). والناس في أرجاء المعمورة يتابعون في اللحظة ذاتها كل ما يجرى أمامهم من أحداث سياسية واقتصادية وفكرية وفنية ورياضية، فهذا الفيض من البث الإعلامي ينتقل إليهم أيضًا على الفور بلا رقيب وبلا حدود عبر الأجهزة التكنولوچية التي يملكونها في منازلهم أو حتى التي يحملونها في جيوبهم أو سياراتهم، فمثل هذه الأجهزة تجعل العالم مفتوحًا أمامهم بلا حدود.

كل هذه التجليات للتغيرات العالمية التي تجعل البشرية تحيا عصرًا جديدًا وعالـمًا جديدًا يشبه القرية الواحدة، هي ما يعرف باسم "العولمة" Globalization، وإن كان هذا المصطلح يُترجم أحيانًا إلى "الكوكبة" على أساس أن أصل الكلمة، وهو Globe، يعني الكرة، ويقصد به هنا الكرة الأرضية أو الكوكب الذي نعيش عليه. ولهذا يفضل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله هذه الترجمة للمصطلح باعتبارها الترجمة الأدق، فضلاً عن أن كلمة " العولمة" هي اسم ليس له فعل في اللغة العربية، في حين أن كلمة "الكوكبة " لها أصل في فعل " كوكب " بمعني "جمع الأحجار متراكبة على غير شكل محدد"؛ وعلى هذا فإن كلمة "كوكبة" يمكن أن تقال لتعبر عن "ظاهرة التجميع على غير شكل محدد سلفًا للاستيلاء على المواقع المسيطرة على اقتصاد الكرة الأرضية أو كوكبة الأرض"[[4]](#endnote-3) . ومع وجاهة ذلك الرأي، إلا أننا لا نراه ملزمًا؛ ببساطة لأن الكــلمة الإنجليـزية ليسـت إلزامــية كمـا لو كـانـت مـصدرًا وحيدًا للمصطلح، فالفرنسيون على سبيل المثال يستخدمون كلمة Mondialisation، وهى تعـني حرفـيًا "العولمـة"، ولا مانع من نحت هذه الكلمة الجديدة في العربية إذا كانت تفي بالمعنى المقصود، خاصة أنها قد شاعت وأصبحت متداولة. والحقيقة أن كلمة "الكوكبة" ربما تفي بالظلال والدلالات الجغرافية لمعنى الظاهرة على نحو يؤكد فكرة تجاوز الحدود الجغرافية الإقليمية والسياسية، في حين أن كلمة العولمة ربما تفي بظلال المعنى الأكثر اتساعًا الذي يمتد ليشمل شـتى مناحي النشاط الإنساني، بما في ذلك السلوك الإنساني نفسه. وعلى ذلك، لا نرى مانعًا في استخدام أى من هاتين الكلمتين، طالما أننا نتفق على مدلولهما. -غير أننا في الوقت نفسه ينبغي أن نحتاط عند استخدامنا لكلمة "العولمة "، بأن نستبعد أولاً بعض المفاهيم الخاطئة التي يمكن أن ترتبط بهذه الكلمة في أذهان بعض الناس. **وأول ما ينبغي أن نحتاط منه هو ذلك التصور الشائع والساذج للعولمة على أنها نظام جديد يعمل على توحد البشر ومشاركتهم في هوية واحدة اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا**؛ وبالتالي يكون مفيدًا للجميع ولو بدرجات متفاوتة. وسذاجة هذا التصور لا تكمن فحسب في حسن ظنه الواهم بالعولمة، أعنى في غفلته عن آثارها السلبية وتحدياتها بالنسبة لبلدان العالم الثالث، وخاصةً العالم العربي (وهو ما سنعرض له بالتفصيل فيما بعد)، وإنما تكمن أيضًا في سوء فهمه لمعنى الهوية بتصورها على أنها نظام واحد يسود البشر على المستويات كافة، دونما تساؤل عما إذا كان هذا النظام أو ذلك التوحيد نابعًا من الذات أم مفروضًا عليها. حقا إن الهوية تفترض دائما حالة من التوحد لدى شعب أو أمة ما، ولكنه توحد يكون نابعًا من الذات القوميــة ويكمــن خــلفه مسار طويل من التراث والتاريخ الذي تشكلت عبره تلك الهوية أو الملامح الخاصة التي تميز شعب بعينه أو أمة ما. فالهوية تعني الشخصية، والشخصية تعني الخصوصية، والخصوصية تعني الاختلاف؛ ومن ثم فإن الهوية Identity تكمن دائمًا في الاختلاف Difference . فحــالة التوحـــد التي تميـز أمة ما لا تعني على الإطلاق التوحد مع " الآخر"، بل تعني العكس تمامًا: التوحد في مقابل "الآخر"، والاختلاف عن " الآخر"، وتأكيد خصوصية الذات واستقلالها في مواجهة "الآخر" ( وهو ما يصدق على شخصية الفرد مثلما يصدق على شخصية الأمة). والعولمة بالمعنى الذي تقدم من شأنها طمس هذه الخصوصية؛ وبالتالي طمس الهوية أو تفتيتها. - **كما أننا ينبغي أن نحتاط عند استخدامنا لكلمة "العولمة"، بحيث لا نفهمها على أنها مجرد اسم جديد لظواهر قديمة عبر التاريخ**. فالعولمة ليست شكل جديد للاستعمار بصورته التقليدية: فهي- على سبيل المثال- ليست كالحركات الاستعمارية أو التوسعية عبر التاريخ التي كانت تسعى إلى السيطرة على العالم وتأسيس امبراطوريات عظمى تخضع لحاكم واحد، ويحكمها نظام وقانون واحد، وتدين بديانة واحدة.. إلخ. فمثل هذا التصور سيكون تبسيطًا مخِّلاً لظاهرة العولمة من حيث نشأتها وآلياتها. فالعولمة- بخلاف الإمبريالية في صورتها التقليدية- لا تنطلق في توسعها وانتشارها العالمي أو الكوني من مركز واحد، وإنما تنطلق من مراكز متعددة قابلة للتغيير ومنفتحة أمام انضمام ومشاركة مراكز جديدة باستمرار. وفضلاً عن ذلك، فإن ظاهرة العولمة نفسها قد أصبح لها نوع من الاستقلال النسبي عن الدول التي ساندتها ومكنت لها، وعلى رأسها الولايات المتحدة نفسها.

**العولمة والنظام العالمي الجديد:** شاع في كثير من الكتابات الحديث عن الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة، فيقال العولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية، والعولمة الثقافـية، إلخ. وعلى الرغم من تعدد وتنوع تجليات ظاهرة العولمة، إلا أنها في الحقيقة ظاهرة اقتصادية في المقام الأول؛ فالبعد الاقتـصــادي هــو جـذرها وعمودها الفقري، أما الأبعــاد الأخـــرى- على سبيل المثال- فهي توابع لهذا البعد المركزي. فقد بات من الواضح أن البعد الاقتصادي هو البعد المهيمن الآن على توجيه السياسات الخارجية للدول وتحديد مصالحها القومية. والبعد الثقافي للعولمة هو- بدوره- نتاج لتكنولوچيا وسائط الاتصال التي تعد أحد ذرائع العولمة، والتي تعمل على توجيه سلوك الناس ونوعية استهلاكهم من خلال الدعاية والإعلان وبث الفن الموجَّه من أفلام وغيرها، وهو ما يعرف باسم الفيديولوچيا. وعلى هذا الأساس يمكن أن نجمل أهم **آليات أو ذرائع العولمة** فيما يلي:1- الرأسمالية العالمية أو الكوكبية: وهي شكل ونظام اقتصادي مختلف تماماً عن الرأسمالية الإمبريالية التي نشأت بعد الثورة الصناعية يساندها مفهوم الدولة القومية، فمثل هذه الرأسمالية قامت على أساس اكتشاف مناطق جديدة من العالم والسيطرة عليها بالقوة العسكرية للدولة، ونهب ثروات المناطق الغنية بالمواد اللازمة لحركة التصنيع وإنتاج السلع التي يتم احتكارها بواسطة الدولة الأم التي تنظر إلى مستعمراتها على أنها مجرد سوق لتوزيع هذه السلع. أما النظام الرأسمالي العالمي الجديد فيقوم على مفهوم الاقتصاد الحر وآليات السوق، وهو نظام لا يحتاج إلى مؤسسة الدولة ولا يكون موجهًا بسياستها، وإنما يؤثر في سياسات الدول جميعًا، بما فـي ذلـك الدولة التي يسودها هذا النظام، كما أنه لا يكون في حاجة للقوة العسكرية للدولة كي يتخطى الحدود الإقليمية أو الجغرافية للدول. فهذا النظام يكون مدعومًا في المقام الأول بالمؤسسات الاقتصادية الدولية التي من خلالها يؤكد الغرب مصالحه الاقتصادية ويدافع عنها، ويفرض على الدول الأخرى السياسات الأخرى التى يراها ملائمة. وهكذا تكون السياسة الدولية أداة في يد الاقتصاد. ولعل ما حدث مؤخرًا من اضطرابات في فرنسا ضد سياسات ماكرون، يعد شاهدًا على ذلك. ولكن الخطر يكون أعظم حينما يمتد تأثير البعد السياسي للعولمة على بلدان العالم الثالث. 2- الشركات المتعدية للقوميات أو الشركات الكوكبية Transnational or global corporations: وهــي الــذراع الـطويلة للرأسمالية الكوكبية باعتبارها الأداة المتحكمة في النظام الاقتصادي العالمي ومناحي أنشطته. وبعض الكتابات الصحفية تطلق على هذه الشركات اسم " الشركات متعددة الجنسيات "، وهو توصيف خاطئ؛ لأنها ليست متعددة الجنسيات وإنما متعدية للجنسيات أو القوميات. فالتوزيع السياسي لهذه الشركات بحسب جغرافية المقر الأم لكل شركة يبين لنا أنها متمركزة أساسًا في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، واليابان، فضلًا عن شركات أصبحت تسعى إلى المنافسة، تتخذ مقارها الأم في دول أخرى مثل: الصين وكوريا الجنوبية والهند، وغيرها. وعلى الرغم من التمركز الجغرافي السياسي لهذه الشركات في المقار الرسمية لها، إلا أن هذه الشركات تقوم على فكرة الانتشار الجغرافي الواسع فيما يتعلق بوجوه أنشطتها الاقتصادية التي لا تكون متمركزة بالضرورة في مقارها الرسمية، وهذا هو معنى كونها متعدية للقوميات: فبعض هذه الشركات تمتلك أكثر من ألف شركة تابعة منتشرة عبر العالم. ولهذا يقول بنجامين باربر: "إن الدور الذي تقوم به هذه الشركات في الوقت الراهن في الشئون الكونية أكثر مركزية من دور الأمم. إننا ندعوها متعددة الجنسية، في حين أننا لو فهمناها فهمًا صحيحًا لوجدناها عابرة للقومية أو ما بعد قومية أو معادية للقومية. ذلك أنها تنكر فكرة الأمم أو أية إقليمية تقيدها زمانيًّا ومكانيًّا"[[5]](#endnote-4) وكما أن هذه الشركات تقوم على أساس الانتشار الجغرافي لحركة رأس المال، فإنها تقوم أيضًا على التنوع الشديد في مجال أنشطتها، فلا تقوم على احتكار سلعة واحدة أو نشاط اقتصادي واحد كما هو الحال في شركات النظام الرأسمالي القديم الذي كان يقوم على الاحتكار ويعتمد في الربح على حجم تسويق المنتج. ولهذا نرى أن الشركة الدولية للتلغراف والتليفون- على سبيل المثال- تمتلك شبكة فنادق شيراتون المنتشرة في كل العواصم والمدن الرئيسية في العالم. فهذا التنوع في النشاط هو ما يكفل لهذه الشركات تقليص احتمالات الخسارة نتيجة تقلبات السوق؛ وبالتالي يعظِّم فرص ضمان الربح وتضخمه باستمرار. وقد واكب هذا التنوع في النشاط ظاهرة أخرى تتمثل في أن الشركة متعدية الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من شركات أخرى، وبذلك عملت على تفكيك الإنتاج الصناعي وفرض التخصص في إنتاج مكونات السلع عبر شركات أصغر تابعة تتعاقد معها الشركة الأم من الباطن. وشيء شبيه بهذا يحدث على مستوى تصنيع السيارات وإن كان على مستويات أقل بكثير، إذ يدخل في تصنيعها مكونات عديدة لا تنتجها الشركة الأم، بل قد تنتجها مصانع لا تمتلكها الشركة الأم التي تحمل السيارة اسمها. وهذا هو ما يلاحظه بنيامين باربر في كتابه "عالم ماك": فالسيارة تويوتا كامري قد صممها الأمريكي بيتر هيل Peter Hill في مركز للأبحاث بكاليفورنيا تابع لتويوتا اليابانية، ويتم تجميعها في مصنع تويوتا بكنتاكي في چورچ تاون بأيدي عمال أمريكيين من أجزاء صنعت أصلاً في أمريكا، وأجريت عليها اختبارات القيادة في ساحة التجارب التابعة لتويوتا في أريزونا. ولقد دفع هذا الاخـتلاط فــي أنساب السيارات الـــولايـات المتـحــدة الأمريكية إلى إصدار قانون خاص يحدد هوية السيارة على أساس من مكوناتها المحلية التي لابد أن تبلغ 50% على الأقل من مجمل مكونات السيارة. ولكن هل هذا بالفعل هو ما يمكن أن يحدد هوية السيارة ؟ إن وضع بطاقات الهوية على المنتجات يتحول في نهاية الأمر إلى مسألة أكثر تحديًا من مسألة تحديد الهويات العرقية فيما يتعلق بالبشر، إذ لابد من تفكيك المنتجات قطعة قطعة، ووضع بطاقة على كل منها تتضمن منشأ المادة وجنسية العمالة وهوية المصمم الثقافية: لكي نصل إلى نتيجة عبثية بشأن هويتها العرقية.[[6]](#endnote-5) وعلى هذا يمكن فهم ارتباط العولمة بالنظام العالمي الجديد أو "بالحكومة العالمية" التي تحكم العالم بالفعل من خلال الدول الصناعية الكبرى، ومن خلال البنوك والشركات الكوكبية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ ولذلك يقول ناعوم تشومسكي: "تدين الحكومة العالمية لآلهة أعلى تتمثل في الشركات العابرة للقوميات ذات النفوذ الصاعد والمهيمنة على مجالات التمويل والخدمات والتصنيع ووسائل الإعلام والاتصالات- وهي بالمناسبة مؤسسات دكتاتورية في بنيتها الداخلية ويصعب حصرها، وذات نزعة مطلقة وسلطة لا حدود لها. وبين هذه الآلهة هناك ترتيب هرمي من حيث الأهمية وقوة النفوذ، وهو ترتيب تُنسَّق فيه الأدوار من أعلى إلى أسفل بالتزام شديد. بعض الكهنة يقدمون أنفسهم لخدمة الآلهة، وبعضهم يقدم القرابين، أما الشعوب فلا تملك دورًا، وليس بيدها خيار."[[7]](#endnote-6)

4- ذرائع التكنولوچيا ووسائط الاتصال والإعلام السريع Highway Multimedia Super: وهي الأداة الفعالة في إدارة الشركات العابرة للقارات أو متعدية القوميات التي تقوم- كما رأينا- على التنوع المذهل في أنشطتها الاقتصادية، وعلى ضخامة حركة رأس المال وتعدد مصادره، وعلى عدم الاعتراف بالحدود الإقليمية، والنظر إلى العالم على أنه سوق مالية كبيرة. فلقد أصبح من المستحيل على هذه الشركات الضخمة إدارة شؤونها بمعزل عن هذه الوسائط التكنولوچية، خاصة إذا تذكرنا أن الضخامة هنا لا تقاس برقم العمالة، وإنما بحجم الإيرادات. بل إن الضخامة هنا هي ما يقتضي تقليص حجم العمالة التي يمكن أن تقوم بدورها وسائط التكنولوچيا سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو الإدارة. ولذلك، فإن هذه الشركات لا تستفيد فحسب من إبداعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التواصل مع فروعها في العالم عبر شبكات الاتصال والأقمار الصناعية، ولكن بعضًا منها ينفق بشكل باهظ على إنشاء مراكز للبحث والتطوير والمعلومات، إيمانًا منها بمردود ذلك على حجم إيراداتها.

**مخاطر العولمة (العولمة وخلق آليات التطرف):**

إن الملاحظات السابقة ملاحظات محايدة أو شبه محايدة ، بمعنى أنها تكتفي برصد تجليات ظاهرة العولمة وآلياتها، ولكنها مع ذلك تؤهلنا لاستخلاص أحكام تقويمية فيما يتعلق بنتائجها الراهنة وآثارها المتوقعة في المستقبل القريب. ويمكن أن نقرر منذ البداية أن العولمة ليست كلها شر كما يشيع أو يتصور البعض، فهي ليست بمثابة نزعة استعمارية أو عدائية موجهة لأجل استنزاف موارد شعب أو شعوب بعينها، كما سبق أن نوهنا. وفضلاً عن ذلك، فإن الظواهر المصاحبة للعولمة مثل: ظواهر التطور التكنولوچي الهائل، وثورة الاتصالات والمعلومات، وحرية حركة رأس المال .. إلخ، كل هذا من شأنه أن يكفل سهولة الحركة والانتقال والانفتاح على العالم، وتوسيع الآفاق أمام الإنتاج، ويُسر عملية التلقي للثقافات المختلفة، وتحفيز الإبداع على مستوياته كافة. ومع ذلك، فإن كل هذه المزايا التي تكفلها الظواهر المصاحبة للعولمة لا تمتد إلى كل أفراد وشعوب العالم، وإنما تمتد إلى بعضها دون بعض. أعني أن أفراد وشعوب البلدان التي تشارك في صنع ظاهرة العولمة أو تكون في سبيلها إلى المشاركة فيها، هي التي يمكن أن تجني ثمار العولمة أو بعضها، أما بلدان العالم الثالث- ومنها بلداننا العربية - التي لا تشارك في صنع الظاهرة، فإنها تواجه تحديات قوية تصبح بمثابة مخاطر شديدة مختفية وراء سطح هش من المنافع الظاهرية العابرة. وهذه المخاطر يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إن الرأسمالية الكوكبية نظام يسعي إلى السيطرة على اقتصاد العالم ويتخذ من الربح هدفًا وحيدًا في ظل أسواق جشعة يحكمها قانون التطور والبقاء للأصلح: إما أن تأكل أو تؤكل either to have lunch or to be lunch. ومن ثم، فمن الوهم تصور أن خلاص بلدان العالم الثالث وانعاش اقتصادها يكمن في إفساح المجال فحسب للشركات الكوكبية: فمثل هذه الشركات لا تقوم بضخ الأموال بهدف الاستثمارات في أسواقها العالمية، وإنما تقوم على جمع المدخرات ورؤوس الأموال من هذه الأسواق. كما أنها لا تفتح مجالاً حقيقيًا للعمالة في هذه الأسواق؛ لأن مراكزها في الأسواق هي مصانع متخصصة قابلة للفك والتركيب في أي لحظة، وتعول على التكنولوچيا والقلة من الكفاءات المدربة، بل قد لا تتمثل هذه المراكز فى مصانع على الإطلاق، وإنما في شركات تعمل من الباطن مقابل الاسم التجاري للشركة الأم.

2- الرأسمالية الكوكبية ليست مجرد مرحلة جديدة من الرأسمالية؛ فهي ليست منفصلة عن الإمبريالية المرتبطة بالنظام العالمي الجديد، باعتباره نظامًا يسعى إلى الهيمنة وتفتيت الهويات والقوميات. والعولمة بهذا المعنى لا تعمل فحسب على تمكين الإمبريالية في بعدها السياسي (وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل في النقطة التالية)، وإنما تعمل على تمكين الإمبريالية في بعدها الثقافي. وهذا ما يمكن وصفه بإمبريالية الثقافة culture imperialism التي يمكن تعريفها ببساطة باعتبارها: "الثقافة التي تفرض نفسها بشكل ما أو بآخر من أشكال الوعي على الثقافات الأخرى."[[8]](#endnote-7) إن ظواهر الإمبريالية الثقافية التي تستعين بالتكنولوجيا ووسائط المعلومات، هي ظواهر عديدة تتمثل في حالة الهوس التي تنشأ في عقول الشباب في بلدان العالم الثالث بتقليد أشكال السلوك في المجتمع الأمريكي، في الملبس والمشرب والمأكل؛ وفي الولع بالعلامة التجارية الكوكبية (أو اللوجو Logo) على حساب الصنائع والحرف التقليدية التي تمتاز بها ثقافة شعوبهم؛ وفي الافتتان باللغة الإنجليزية، لا باعتبارها لغة تداول العلم والمعرفة واسعة الانتشار، وإنما باعتبارها لغة التواصل الاجتماعي والعملي التي يتباهى بها أبناء الطبقة الراقية ومدعو الثقافة والمعرفة على حساب لغة أوطانهم؛ وبذلك تضيع حقيقة اللغة التي هي مكمن الهوية الأساسي أو "مسكن الوجود" على حد تعبير هيدجر. كما أن كلام هيدجر عن "الأرض" و"المكان" و"حميمية الغابة السوداء" هو كلام سيبدو الآن مدهشًا وغريبًا، وربما بلا معنى، لدى معظم الناس الذين قضى زمانهم العولمي المنضغط على المكان والجغرافيا؛ ومن هنا يمكن أن نفهم مقولات ورويك موراي[[9]](#endnote-8) عن "موت أو نهاية الجغرافيا عبر الزمان الفضائي المنضغط الذي ينقل ما يحدث في سائر الأمكنة في العالم في اللحظة ذاتها.

3- وإذا أضفنا إلى هذا أن هذه الرأسمالية الكوكبية هي التي توجه سياسة الدول العظمى من خلال المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد والبنك الدوليان، ومنظمة التجارة العالمية، أدركنا مدى الخطورة الواقعة على الدول الأخرى، وخاصة دول العالم الثالث. فمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD - على سبيل المثال - تمثل الدول الرأسمالية الهامة على مستوى العالم التي تتركز فيها الشركات الكبرى المتعدية للقوميات، ويحكم مجلس إدارتها- الذي يسمى أحيانًا بمجلس إدارة اقتصاد العالم- ثمانية دول عظمى. وهكذا، تصبح السياسة أداة في يد المصالح الاقتصادية لهذه الدول، وتمارس السياسة هنا ضغوطًا قوية على الدول الأخرى التي تقع خارج منظومة العولمة كي تدخل في هذه المنظومة بكل آلياتها بدءًا من تحرير اقتصادها إلى تبني نظم ديمقراطية ليبرالية، وإلا تعرضت لعقوبات اقتصادية ممثلة في قطع أو تقليص التمويل الدولي أو المعونات التي تمنحها هذه الدول، وعلى رأسها المعونة الأمريكية. ولهذا يُقال أن الشركات متعدية الجنسيات تطالب دائمًا بالديمقراطية وتأكيد قضايا حقوق الإنسان فى بلدان العالم الثالث، بخلاف الشركات الاستعمارية القديمة التي كانت تدعم النظم الرجعية، ومرد ذلك أن الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات النزيهة هي ما يضمن للمستثمر استقرارًا في أوضاع السوق، وتوقعًا لأي متغيرات يمكن أن تطرأ على سياسة الدولة. وقد يتساء ل هنا البعض مندهشين: وما الضرر في ذلك؟! ما الضرر في تبني أنظمة ديمقراطية ليبرالية تدعم حقوق الإنسان؟! غير أن هذا التسـاؤل غـافــل عن حقيقة هامة، وهي أن السياسة عنـدما تصبح أداة في يد المصالح الاقتصادية تصبح الدعاوي السياسية دعاوى هشة وغير حقيقية. فالديمقراطية الليبرالية للغرب الرأسمالي التي بشر بها فرانسيس فوكوياما باعتبارها "نهاية التاريخ"، ونهاية الصراع الإيديولوچى الذي انتهي بانتصار إيديولوجية الغرب وسقوط الإيديولوجية الشيوعية، وهو ما عزز ثقة الغرب في ذاته باعتباره إيديولوچية عالمية- هذه الديمقراطية الليبرالية تصبح مزيفة عندما تخضع لازدواجية المعايير: وهذه الازدواجية تبدو في التفرقة في المعونات الاقتصادية بين الدول، وفي توقيع العقاب الاقتصادي على بعض منها، وفي التدخل في شؤونها الداخلية: فعندما تتحرك بعض الدول لقمع حركة عصيان أو تمرد أو حركة انفصالية، يمكن اتهام تلك الدول باضطهاد مواطنيها، ويتم التلويح بورقة اضطهاد الأقليات الدينية وانتهاك حقـوق الإنسـان، وكل هـذا يمكن أن يحدث تحـت شعــار مبـدأ "حق التدخل الإنساني" الذي سبق أن أقرته الأمم المتحدة. ولهذا يعترف صمويل هنـتـنـجتـون نفسه فــي كـــتابه " صدام الحضارات" بأن ازدواجية المعايير في النزعة العالمية المزعومة للغرب يتجلى في مبدأ أو مقولة "ولكن ليس": فالغرب مع الديمقراطية" ولكن ليس "عندما تأتي بالأصوليين الإسلاميين إلى السلطة، ومنع انتشار الأسلحة يُطلب من إيران ولكن ليس من إسرائيل؛ والتجارة الحرة هي أكسير النمو الاقتصادي ولكن ليس الزراعة، وحقوق الإنسان قضية مع الصين ولكن ليس مع السعودية، والعدوان على الكويت الغنية بالنفط مستهجن على أوسع نطاق ولكن ليس على البوسنيين الذين لا يوجد لديهم نفط[[10]](#endnote-9). ومن المدهش أن هنتجتون يصرح بذلك كله في كتابه "صدام الحضارات"، على الرغم من أن كتابه في مجمله هو تبرير لسياسات الغرب (الأمريكي بوجه خاص) من خلال تبرير منطق لصدام الحضارت، بينما الحضارات الحقيقية تتفاعل وتتلاقح، ولا تتصادم إلا في مرحلة أفولها.[[11]](#endnote-10)

4- تقليص مفهوم الدولة القومية: وهو من أشد تحديات للعولمة. فالرأسمالية الكوكبية- كما لاحظنا- تستخدم شركات ليست متعددة الجنسيات أو القوميات بقدر ما هي متعدية للقوميات أو معادية لها، فهـي لا تعـترف بالحـدود الإقلـيمية: “فعملاؤها ليسوا مواطني أمة بعينها أو أبناء إحدى العشائر الإقليمية، إنهم ينتمون إلى قبيلة كوكبية من المستهلكين، حيث تحكمهم الحاجات والرغبات الموجودة في كل مكان وزمان، إن لم تكن مصنوعة بفعل الطبيعة، فهي إذن من صنع دهاء الدعاية والإعلان."[[12]](#endnote-11) وبذلك يتم تهميش كثير من الوظائف التقليدية للدولة سواء في مجال الخدمات الحكومية مثل: المرافق العامة والبنية الأساسية من طرق وشبكة تليفونات واتصالات وخــدمات البريـد وسكك حديدية وشركات طيران، ومجال الأمن والحراسة، أو حتى في مجال القضاء الذي أصبح تتدخل فيه مؤسسات قضائية دولية. ولا شك أن تقليص سيادة الدولة يمتد إلى الدول الكبرى نفسها بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن نظم الحكم في هذه الدول تعطي صلاحيات واسعة للأقاليم التي تتبعها في مسائل الإدارة والاقتصاد والتخطيط العمراني وانتخاب مجلس الإقليم، وهذا يحدث في فرنسا وانجلترا وأسبانيا وإيطاليا، فضلاً عن أن الولايات المتحدة وألمانيا تعد من الــدول الفيدرالية. ولذلك فإن نظم الحكم في هذا الدول تقوم عـلى ما يمكن أن نسميه بمبدأ "الوحدة في الكثرة " Unity in Variety، وهو مبدأ لا يهدد بتحطيم أو تقويض مفهوم الهوية والذات القومية. أما في بلدان العالم الثالث، فإن تقليص مفهوم الدولة يهدد مسألة الهوية؛ لأنه يجعلها في مواجهة خطرين يمثلان تحديًا قويًّا: أحدهما يتمثل في انتزاع سيادة الدولة لمصلحة كيانات دولية أكبر وأكثر هيمنة، والآخر يتمثل في تفتيت الدولة إلى كيانات عرقية ودينية وعصبيات إقليمية. ففي مواجهة طغيان العولمة الكاسح في إطار دولة قد تقلصت سيادتها، تبحث شعوب بعض البلدان عن مرفأ تتشبث به لتأكيد هويتها، فلا تجد سوى العرق أو الدين أو العصبية. وهذا هو الحال بالنسبة لأكراد العراق والصرب في كرواتيا والنزاع العرقي الديني في السودان والعصبيات الإقليمية في أفغانستان التي كانت تقاتل منذ عهد قريب غازيًا أجنبيًا باسم الاستقلال الوطني، ومجازر التصفية العرقية والصراعات القبلية في كثير من بلدان أفريقيا ليست ببعيدة عن الأذهان. والواقع أن الحركات الأصولية في عالمنا الراهن- كما يرى الدكتور صلاح قنصوه[[13]](#endnote-12)- هي مجرد رد فعل على ظاهرة العولمة التي تعمل على انكسار الذات القومية، وتضخيم الصراعات والنزاعات المناوئة للدولة بهدف تفكيكها، وتحويل العالم إلى قرية مالية تفتقد علاقات القرية وتقاليدها الإنسانية. وكل هذا يؤدى إلى استجابة انفعالية تبحث عن حضن دافئ في عراء العولمة، وتسعى إلى التفتيش عن جماعة أولية أو مرجعية تكون بمثابة الأصل والملاذ معًا.

**مواجهة التطرف وتحديات العولمة**

لا ينبغي لدول العالم الثالث، وخاصة العالم العربي، أن تتوقع من سياسات الغرب أن تخلصها من حالة التطرف التي تسودها على سائر الأصعدة، ذلك أن النظام العالمي الجديد من شأنه أن يؤجج التطرف في تلك الدول؛ وهو النظام الذي سبق أن وصفته كوندوليزا رايس بتعبير "الفوضى الخلَّاقة"- التي أسماها الغرب "بالربيع العربي"!- وهي بالـتأكيد ليست خلَّاقة بأية حال، اللهم إلا باعتبارها زعزعة الاستقرار وتقويض الهويات والقوميات بهدف خلق أو تشكيل عالم جديد يخضع لهيمنة مركزية الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وربما يفسر لنا هذا السبب في تأكيد ناعوم تشومسكي على النزعة الإمبريالية الصريحة للولايات المتحدة الأمريكية: "فعلى رأس الأجندة الكوكبية المعلنة في ربيع عام 2002 يأتي القصد المعلن للدولة الأكثر قوة في التاريخ، الذي يؤكد سيطرتها السياسية من خلال التهديد أو استخدام القوة العسكرية، ويؤكد بُعد القوة الذي به تهيمن بشكل سيادي."[[14]](#endnote-13) وهذا هو ما يصفه تشومسكي تحت عنوان "الاستراتيجية العظمى الإمبرالية" Imperial Grand Strategy، وهي تعني: ".. حق الولايات المتحدة الأمريكية في القيام عمدًا بحرب وقائية preventive war: حرب وقائية وليس حرب إجهاضية: لأن الحرب الإجهاضية يمكن أن تقع تحت طائلة القانون الدولي."[[15]](#endnote-14)

من السذاجة إذن أن تتوقع دول العالم الثالث الخلاص من التطرف والإرهاب والعنف من خلال الغرب، وخاصة من خلال الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفع شعار "الحرب على الإرهاب"، أعني أنه من السذاجة أن تستعين على مواجهة الإرهاب بدولة تمارس الإرهاب باقتدار؛ لأن هذا يعني أنك "تستجير من الرمضاء بالنار" بحسب التعبير العربي البليغ. وإذا كان التعريف الرسمي للإرهاب لدى المؤسسة العسكرية الأمريكية (والذي يتوافق معه تعريف الحكومة البريطانية) يشمل استخدام كل أشكال العنف أو التهديد بالعنف من أجل بلوغ أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية بطبيعتها، من خلال الترويع أو بث الخوف والرهبة؛ فإن تشومسكي يرى أنه "من المشكلات التي تترتب على هذا التعريف الرسمي **للإرهاب** هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد دولة إرهابية رائدة."[[16]](#endnote-15) ولهذا يؤكد تشومسكي على أن المنظمات الإسلامية الأصولية التي ارتكبت جرائم إرهابية، هي منظمات معلومة لدى وكالات الاستخبار التي عملت على استقطاب عناصرها وتدريبهم، وتسليحهم منذ الثمانينيات، والعمل معهم حتى حينما كانوا يقومون بهجمات إرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.[[17]](#endnote-16) ويمكننا القول بأنه قد بات واضحًا للعيان الآن في الدول المسماة بدول الربيع العربي أن هذا الربيع لم يكن سوى إنبات لجذور الفوضى بداخلها.

ولكن من المهم للغاية ألا تمارس دول العالم الثالث (حكامًا وشعوبًا) دور المُستضعَف، باعتبارها ضحية لهيمنة قوى عظمى في شكل جديد يُسمى بالنظام العالمي. الواقع أن هذه الحالة من الاستضعاف تحاول دائمًا تبرئة الذات من ضعفها ومما انتابها من عِلل، وتُحيل ضعفها وتشرذمها وشيوع التطرف فيها إلى النظام العالمي الذي تبني الخطاب الغربي ما بعد الكولينالي، وهو الخطاب الذي يستعلي على ثقافات الشعوب الأخرى، خاصةً شعوب العالم الثالث، ويسعى إلى بسط هيمنته على هذه الشعوب؛ فهذا هو الخطاب الذي تتبناه عادة القيادات السياسية والنُخَب الثقافية في العالم العربي، مستعينة بمقولات إداورد سعيد عن هذا الخطاب في مشروعه الثقافي!

حقيقة الأمر عندي أن ظواهر الضعف في العالم العربي- المتمثلة في العنف والتطرف والحركات الأصولية والانفصالية، إلخ- هي ظواهر متأصلة في التاريخ العربي مثلما كانت متأصلة في التاريخ الغربي، ولكن بينما استطاع الغرب الأوربي تجاوز تاريخه المظلم في العصور الوسطى، فإن العالم العربي لا يزال يعيش حالة العصور الوسطى الأوربية، رغم أنه في لحظات مضيئة سابقة أمكنه الخروج من تلك الحالة عبر مشروعات نهضوية لم تتواصل عبر التاريخ العربي المعاصر (على سبيل المثال: مشروع محمد على). والرأي عندنا أن إجهاض المشروعات النهضوية يرجع في بعض منه إلى تكالب القوى العالمية المهيمنة عليها، ولكن الحقيقة الساطعة هي "أنك لا يمكن أن تُختَرَق إلا عندما تصبح قابلًا للاختراق"؛ فلا ينبغي أن نلومن إذن سوى أنفسنا باعتبارنا قابلين للاختراق، ولم نسع إلى تبنى سياسات ناجعة في مواجهة نظام عالمي جديد يقوم على فرض نظمه السياسية والاقتصادية على عالمنا الضعيف أو المستضعَف.

وعلى هذا، فلا شك أن ظواهر التقوقع والنكوص والارتداد التي تتمثل في الحركات العرقية والانفصالية وحركات المد الديني الأصولي الذي يسعى إلى الاستيلاء على السلطة- هي كلها ظواهر تعبر عن استجابات سلبية فاشلة إزاء تحدي العولمة والنظام العالمي الجديد الذي أصبح مقترنًا بها. فليس هناك سوى استجابة واحدة ناجحة في مواجهة العولمة، وهي: الاعتراف بالظاهرة نفسها والدخول فيها، لا بالخضوع السلبي لها، وإنمــا بمواجــهة آليــاتها بآليات مغـــايرة قـــادرة على كفالة الحماية من مخاطرها. ويمكن إيجاز أهم هذه الآليات فيما يلي:- المطالبة والضغط الجماعي من قبل بلدان العالم الثالث- بما في ذلك البلدان العربية- من أجل إقرار قوانين دولية لها قوة سياسية كوكبية قادرة على إحداث توازن في الثقل إزاء القوة الاقتصادية الكوكبية. ولا شك أن هذه المطالبة والضغط المستمر سيكون له تأثيره، خاصة أن بعض الدول الكبرى نفسها بدأت تستشعر مخاطر ظاهرة العولمة على سيادتها، وعلى إمكانية خلق أزمات اقتصادية عالمية تمتد إلى هذا الدول نفسها، باعتبار أن هذه الظاهرة بدأت في دخول مرحلة الانفلات. ولهذا، فإن هناك بعض الجمعيات الدولية التي تأسست بالفعل في مواجهة الظاهرة .- تكوين التكتلات الاقتصادية والتعاون في مجال التنمية الشاملة بين الدول المتقاربة في مستوى تطورها. وفي هذا الصدد يتعين على خطاب أهل الفكر والسياسة في عالمنا العربي طرح قضايا التنمية والتكـامل عـلى مستـوى الدول العربية بدءًا من إنشاء سوق عربية مشتركة، وتكتل اقتصادي قوي يمكن من خلاله استثمار موارد هذه الدول وتوزيع عائداته توزيعًا عادلاً، وهو أمر يبدو أن تحقيقه صعبًا في ظل الظروف الراهنة، ولكنه ليس مستحيلًا.- بناء نظم ديمقراطية قوية يحكمها سيادة القانون والحياة النيابية والتعددية السياسية؛ لأن هذا من شأنه حماية الدولة واقتصادها من النزعات الانفصالية والعرقية ومشكلات الأقليات التي يمكن أن تعجل بانهيار سيادة الدولة من الداخل، وتقضي على هويتها.- تأكيد مفهوم الذات القومية من خلال الحفاظ على الهوية الثقافية في سائر تجلياتها في التراث والفكر والفن والأدب. وهذا التأكيد للذات القومية يستدعي أيضًا طرح قضية الإبداع الذاتي القائم على استثمار وتنمية الموارد الذاتية، باعتباره من أولويات العمل السياسي في المرحلة الراهنة، وهذا الإبداع الذاتي لا يمكن أن يتحقق بدوره إلا من خلال مراكز ثقافة وتعليم وبحث علمي وتكنولوچي قادرة علي خلق كوادر علمية عالية التأهيل، وعمالة مدربة تفي بمتطلبات التطور التكنولوچي في عصرنا الراهن .- تأكيد الهوية من خلال الثقافة والتعليم، فالحقيقة أن التغيير في العقل والروح، وهو أمر لا يتوقف على تغيير سياسي راديكالي في شكل الحكم، وإنما يتوقف على إرادة سياسية تسعى إلى تغيير حقيقي من خلال التعليم والثقافة، فبهما معًا يتغير وجه العلم والمعرفة، الذي يتحول إلى إبداع علمي وتكنولوجي في النهاية؛ ويتغير وجه الفكر والثقافة الذي يُفضي إلى الإبداع في الفكر والآداب والفنون. ومن دون هذا الشرط الأخير لا يمكن اقتلاع جذور التطرف والإرهاب الذي يرتكز، لا على الإسلام كما يُشِيع البعض في الغرب (إما عن غرض أو جهالة) وإنما يرتكز على تأويل أصولي بغيض للإسلام، خاصة في الفكر التكفيري لدى ابن تيمية الذي يمثل مرجعية الوهابية التي تعد أصلًا ومرجعًا لكل الحركات الأصولية المتطرفة في العالم العربي والإسلامي عمومًا. وتلك جرثومة كامنة في تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر، يتم تنشيطها من حين لآخر بفعل القوى العالمية المهيمنة التي تنظر إليها باعتبارها نقطة ضعف أساسية يمكن النفاذ منها. وعلى هذا، لا سبيل إلى مواجهة هذا الفكر المتطرف واقتلاع جذوره، إلا من خلال الفكر والثقافة والتعليم في المقام الأول والأخير.

الهوامش :

1. \* الاسم العلمي: سعيد توفيق، أستاذ الفلسفة بكلية الآداب- جامعة القاهرة. [↑](#footnote-ref-1)
2. George Ritzer and Paul Dean, ***Globalization: The Essentials*** (John Wiley and Sons, 2019), p. 15. [↑](#endnote-ref-1)
3. انظر تفصيل ذلك في مقالنا "تحديات العولمة" الوارد ضمن كتابنا: هويتنا في عالم متغير (سلطنة عُمان: وزارة التعليم العالي)، ص. 53 وما بعدها. [↑](#endnote-ref-2)
4. د. اسماعيل صبرى عبدالله ، " توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة " ( نشره منتدى العالم الثالث ضمن دراسات " ***مشروع مصر 2020*** " ، 1999 ) ، ص. 8 . [↑](#endnote-ref-3)
5. بنجامين باربر، ***عالم ماك***، ترجمة: أحمد حمدى محمود (القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، سنة 1999 )، ص. 27. [↑](#endnote-ref-4)
6. انظر: ***المرجع نفسه***، ص. 28، 29. [↑](#endnote-ref-5)
7. ناعوم تشومسكي، ***النظام العالمي القديم والجديد***، ترجمة: عاطف معتمد (القاهرة: دار نهضة مصر، سنة 2014)، ص. 265. [↑](#endnote-ref-6)
8. George Ritzer and Paul Dean, ***op. cit.,*** p.272. [↑](#endnote-ref-7)
9. انظر تفصيل ذلك في كتاب ورويك موراي: ***جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية***، ترجمة: د. سعيد منتاق (الكويت، ***سلسلة عالم المعرفة***، العدد 397، فبراير 2013)، ص. 10 وما بعدها. [↑](#endnote-ref-8)
10. انظر: صمويل هنتنجتـون، ***صدام الحضـارات***، ترجمـــة الأســــتاذ طلــــعت الـشـــايب ( إصدارات سطور، سنة 1998)، ص. 294 - 295. [↑](#endnote-ref-9)
11. إن دهشتنا تبدو أيضًا إزاء الأمثلة التي يذكرها هنتنجتون على مبدأ أو مقولة "ولكن ليس": فعلى الرغم من الكثير من الأمثلة التي يذكرها صحيحة، إلا أننا لا يمكن أن نوافق على قوله بأن "الغرب مع الديمقراطية، ولكن ليس عندما تأتي بالأصوليين الإسلاميين إلى السلطة"؛ فالحقيقة التي باتت واضحة للعيان- في الدول التي تُسمى بدول الربيع العربي وغيرها من الدول المتخلفة عن ركب الحضارة- أن الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية هو المسؤول عن بعث ودعم هذه الحركات الأصولية الدينية؛ فهو لا يعنيه تحقق النظم الديمقراطية في هذه الدول، بقدر ما يعنيه تحقيق مصالحه؛ بل يمكن القول بأن مصالحه تكمن على وجه التحديد في عدم وجود نظام ديمقراطي حقيقي فيها، وهو ما سنفصل القول فيه فيما بعد. ولعل هذا ما يؤكد رؤيتنا بأن هنتنجتون لم يكن موضوعيًّا، وأنه بطريقة مستترة يسعى- مثل كثيرين غيره- إلى تبرير سياسات الإمبريالية الأمريكية. [↑](#endnote-ref-10)
12. بجامين باربر، ***المرجع السابق***، ص. 27. [↑](#endnote-ref-11)
13. انظر : مقدمة د. صلاح قنصوه لكتاب ***صدام الحضارات***، ص. 19 ، 20. [↑](#endnote-ref-12)
14. Noam Chomsky, ***Hegemony or Survival: America’s quest for global dominance*** (New York: Metropolitan Book, Henry Holt and Company, 2003), p. 11. [↑](#endnote-ref-13)
15. ***Ibid,*** loc. cit. [↑](#endnote-ref-14)
16. ***Ibid***, p. 125. [↑](#endnote-ref-15)
17. ***Ibid***, p. 128.ا [↑](#endnote-ref-16)